



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مشكلات السلع

الدورة الحادية والسبعون

روما، 4-6 أكتوبر/تشرين الأول 2016

مذكرة مفاهيمية عن الاجتماع الوزاري بشأن الاتجاهات الطويلة الأجل لأسعار السلع الأساسية والتنمية الزراعية المستدامة
روما، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2016

- 1 - يتمثل موضوع الاجتماع الوزاري لهذه السنة في "الاتجاهات الطويلة الأجل لأسعار السلع الأساسية والتنمية الزراعية المستدامة". وعقب سلسلة متتالية من الزيادات الحادة في أسعار السلع الزراعية بين عامي 2008 و2012 والمخاوف التي مفادها أن الأسواق الدولية أصبحت متقلبة بصورة مفرطة، باتت الأسواق الآن أكثر هدوءاً وانخفضت الأسعار. ومن المتعارف عليه تقليدياً أن الأسعار الحقيقية للسلع من شأنها أن تتبع، في الأجل الطويل، اتجاهات تنازلياً توقف جراء زيادات حادة دورية ومفاجئة.
- 2 - ويتزامن انخفاض أسعار السلع الزراعية مع بداية جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وإن موضوع هذا الاجتماع سيتيح للوزراء فرصة ممتازة لتبادل آرائهم وخبراتهم بشأن مسائل مهمة تتعلق بالعلاقة بين أسعار السلع والتنمية، والأمن الغذائي، والفقر، والتجارة والإنتاجية والاستدامة الزراعيتين.
- 3 - ويكتسي دور أسعار السلع الزراعية أهمية حاسمة بالنسبة إلى تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان التي تعتمد على الصادرات الزراعية و/أو التي تشكل فيها الزراعة قطاعاً كبيراً من قطاعات الاقتصاد. وتضطلع الأسعار وحركة الأسعار بدور مهم في تحديد الحوافز لتخصيص الموارد واعتماد تكنولوجيات تعزز الإنتاجية وكذلك التبعات على توزيع الدخل، خاصة في البلدان النامية التي توجد فيها قطاعات زراعية كبيرة. وتقتضي التغييرات المفاجئة وغير المتوقعة في أسعار السلع الزراعية اهتماماً كبيراً من جانب صانعي السياسات.



mr119

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

4 - ومنذ الارتفاع الحاد في الأسعار الذي شهدته الفترة 1974-1975 حتى بداية الألفية الثانية، اتسمت الأسواق الزراعية بانخفاض الأسعار الحقيقية. وساد اعتقاد بأن الاتجاه التنازلي لأسعار الأغذية يلحق أضراراً بمئات الملايين من المزارعين الفقراء في بلدان العالم النامي. وكانت أسعار المنتجات الزراعية المنخفضة والمتراجعة بشكل تدريجي تعتبر أنها تؤدي إلى نقص الاستثمار في هذا القطاع، وانخفاض الإنتاجية، ومن ثم انخفاض الإيرادات مع ما يترتب عن ذلك من آثار وخيمة بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي والفقر والاقتصاد الريفي. وبالفعل، فبين عامي 1980 و2010، تراجع معدل نمو مردود المحاصيل الرئيسية. فقد انخفض نمو مردود القمح والأرز من 2.5-3 في المائة سنوياً إلى نحو 1 في المائة. وحقق مردود الذرة نمواً سنوياً بما يقل قليلاً عن 2 في المائة.

5 - وقد أدى ارتفاع أسعار السلع خلال الفترة 2007-2008 وما ترتب عن ذلك من زيادات حادة في أسعار الأغذية، جنباً إلى جنب مع فترة طويلة من تقلبات شديدة في الأسعار، إلى إثارة مخاوف بشأن الآثار السلبية المترتبة على الأمن الغذائي والحالة التغذوية لأشد الناس فقراً - خصوصاً الفقراء في المناطق الحضرية والأسر المشتربة الصافية للأغذية والذين لا يملكون أرضاً - الذين قد ينفقون ما يصل إلى 75 في المائة من دخلهم على الأغذية. وتضافرت جهود المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول قصيرة وطويلة الأجل بهدف النهوض بالأمن الغذائي وتحسين الأغذية والزراعة المستدامة.

6 - ويتمثل الاستنتاج المستخلص من "فترتي" ارتفاع الأسعار في أن أسعار المنتجات الزراعية قد تكون منخفضة جداً لتشجيع الاستثمارات أو مرتفعة جداً لضمان أغذية وتغذية كافية للجميع.

7 - ويعتمد أكثر من 100 بلد من البلدان النامية على السلع الأساسية، لا سيما السلع الزراعية، في الجزء الأكبر من عائدات صادراتها. وبالنسبة إلى هذه البلدان، تؤثر التطورات الحاصلة في الأسواق العالمية على نموها وتنميتها في المجال الاقتصادي، وكذلك على الأمن الغذائي ومدخيل المزارعين الأسريين والقطاع الريفي عموماً. فعلى سبيل المثال، يطرح الانخفاض المزمع لأسعار السلع الأساسية الأولية، جنباً إلى جنب مع الزيادات الحادة المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها، تحديات ملحوظة بالنسبة إلى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من هذه البلدان هي أيضاً بلدان مستوردة صافية للأغذية، وبالتالي فهي تشتري السلع وتبيعها في الأسواق العالمية، وهو ما يجعلها أكثر تأثراً بالتغيرات المفاجئة في أسعار السلع الأساسية.

8 - ورغم أن مستوى الأسعار في أسواق المنتجات الزراعية العالمية في الوقت الراهن أعلى مما كان سائداً في تسعينات القرن الماضي، فإن أي اتجاه تنازلي طويل الأجل في أسعار المنتجات الزراعية قد تكون له آثار سياسية على جهود التنمية الزراعية، لا سيما في سياق خطة التنمية لعام 2030. وفي ظل هذه الأجواء، يجد صانعو السياسات أنفسهم يسعون وراء سياسات لتحقيق الأهداف المتعددة للتنمية المستدامة. وقد لا يكون هناك أي مفهوم "للسعر المناسب للأغذية". فبالنسبة إلى الفقراء في المناطق الحضرية، يعتبر انخفاض أسعار الأغذية أمراً مناسباً. في حين أن امرأة من أصحاب الحيازات الصغيرة التي يمكنها توسيع إنتاجها وتحقيق دخل أكبر لأسرتها، فهي تفضل سعراً مرتفعاً. وقد

يكون من الصعب بالنسبة إلى صانع للسياسات تجميع تفضيلات الفقراء في المناطق الحضرية وأصحاب الحيازات الصغيرة من الإناث في ما يتعلق بالأسعار.

9 - ويؤثر الاتجاه الطويل الأجل لأسعار المنتجات الزراعية والزيادات الحادة الدورية في الأسعار بشكل أساسي على التنمية الزراعية وتحول الاقتصاد الريفي والتجارة، وبالنسبة إلى الكثير من البلدان، على النمو الاقتصادي الأوسع. وهذا يقتضي مؤسسات تستطيع أن تتجاوب مع مختلف بيئات أسعار السوق، وسياسات يمكن أن توفر حوافز منسقة لهذا القطاع. وللزراعة، بحكم صلاتها بالأمن الغذائي والتغذية والصحة والتنمية الريفية والبيئة، علاقة بالعديد من أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم أن يناقش وزراء الزراعة والتجارة هذه القضايا المهمة، بالإضافة إلى السياسات ذات الصلة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10 - وينبغي لنمو الإنتاجية الذي يحمي الموارد الطبيعية أن يقود الجهود الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشكل الأسعار معالم البيئة التي ستؤدي في ظلها الاستثمارات والتكنولوجيا واعتمادها إلى تعزيز نمو الإنتاجية على نحو مستدام. فارتفاع أسعار الأغذية يمكن أن يحفز الاستثمارات من القطاع الخاص والمزارعين أنفسهم، في حين أن دور الحكومة في تيسير الاستثمارات وكذلك خدمات البحث والإرشاد، في بيئة تتسم بانخفاض الأسعار، يصبح أكثر أهمية. وينسحب ذلك أيضاً على السياسات التي تشجع التكنولوجيات لأغراض نمو الإنتاجية، لا سيما في القطاعات التي تتسم بوجود صغار المزارعين الأسريين.

11 - ونظراً إلى أن أسعار المنتجات الزراعية تشكل أيضاً معالم التجارة، فهي تؤثر تأثيراً كبيراً على إيرادات صادرات البلدان التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية وميزان مدفوعاتها. وتكتسي السياسات التجارية أهمية حاسمة في المحافظة على حوافز أسعار مناسبة لضمان النمو المستدام للإنتاجية. وإن تقلب الأسعار المفرط يضعف الاستثمارات لأنه يزيد من المخاطر ويجعل توفير التأمين الزراعي أمراً ضرورياً. وقد كانت آليات الحماية الاجتماعية فعالة جداً في إخراج الفقراء من دائرة الجوع خلال فترات ارتفاع الأسعار. وهي مهمة جداً أيضاً في فترات انخفاض الأسعار، ويمكن أن تُيسر الاستثمارات إذا كانت موجهة بشكل جيد نحو أصحاب الحيازات الصغيرة من الفقراء.

12 - وتنطوي مناقشة السياسات والتدابير التي تُيسر التنمية الزراعية المستدامة في سياق الاتجاهات الطويلة الأجل للأسعار على أبعاد كثيرة. ورغم أنه لا يمكن تحديد "السعر المناسب" للأغذية، فإنه يمكن لبلد إنشاء مؤسسات تنفذ السياسات المناسبة على مختلف مستويات الأسعار. وقد يرغب الوزراء في تقديم منظوراتهم الوطنية عن التجارب والسياسات في سياق تغيرات الأسعار والاتجاهات الطويلة الأجل للأسعار.

13 - وهناك أربع مجموعات من الأسئلة الواسعة النطاق التي قد يرغب الوزراء في النظر فيها عند تبادل آرائهم وخبراتهم:

- (1) ما هي انعكاسات الاتجاهات التنافسية الطويلة الأجل لأسعار المنتجات الزراعية والارتفاعات الحادة الدورية للأسعار على التنمية الزراعية والدخل والأمن الغذائي والتغذية والتجارة؟ وما هي الصعوبات التي تطرحها بالنسبة إلى الحكومات وصانعي السياسات؟
- (2) ما هي أنواع السياسات والتدابير والآليات التي تلزم قطاع السلع الزراعية في سياق تراجع الأسعار الطويل الأجل لكي تحقق البلدان أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها؟
- (3) ما مدى فعالية المؤسسات والسياسات الحالية في توفير نهج متناسق لتحقيق التنمية الزراعية في سياق المستويات العالمية لأسعار المنتجات الزراعية وتزايد تقلب الأسعار؟
- (4) ما هي الأمور التي ينبغي توقع إنجازها من قبل المؤسسات والترتيبات السياساتية، وكيف يمكن تعزيزها لخلق حوافز ملائمة والمساهمة في خطة التنمية لعام 2030؟